



الأمم المتحدة

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية  
لحقوق الإنسان

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الستون

الملحق رقم ٣٦ (A/60/36)

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية  
الدورة الستون  
الملحق رقم ٣٦ (A/60/36)

## تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٥



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-3710

## المحتويات

الفقرات	الصفحة	
١	١	..... مقدمة - أولاً
١	٤-٢	..... حقوق الإنسان في إطار إصلاح الأمم المتحدة - ثانياً
٢	٦٣-٥	..... التحرك نحو تعزيز القدرات - ثالثاً
٢	١١-٥	..... خطة العمل - ألف
٥	٦٣-١٢	..... تنفيذ خطة العمل: الأنشطة الحالية والاتجاهات المقبلة - باء
٢٢	٦٤	..... الاستنتاجات - رابعاً



## أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ الذي أنشئ بموجبه منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ويركز التقرير على خطة عمل المفوضة السامية التي أعدت بناء على طلب الأمين العام (A/59/2005/Add.3)، وكيفية تنفيذها. وفي ذلك، يسلط التقرير الضوء على عدد من الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضة السامية ومكتبها منذ الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وينبغي قراءة هذا التقرير في سياق التقريرين اللذين رفعتهما المفوضة السامية في وقت سابق من العام الحالي إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2005/12)، وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2005/65).

## ثانيا - حقوق الإنسان في إطار إصلاح الأمم المتحدة

٢ - تعيد خطة الإصلاح التي أعلنتها الأمين العام تأكيد الأهمية القصوى لحقوق الإنسان باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة، إلى جانب السلام والأمن، والتنمية. فحماية حقوق الإنسان عنصر أساسي في المقترحات التي تقدم بها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يشير الأمين العام، في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)، إلى أنه لا سبيل للتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية، ولا بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان. فهذه المجالات الثلاثة ترتبط ارتباطا لا ينفصم، ولا بد من التعامل معها بطريقة تجعلها تعزز بعضها بعضا لتحقيق أعلى درجة من التأثير في التصدي لتحديات اليوم. ويعني ذلك أن تجاهل واحد من هذه الأركان الثلاثة للمنظمة إنما يعرض للخطر ما يتحقق من نجاح في الركين الآخرين.

٣ - وبناء على ذلك، فإن خطة العمل تستجيب لرؤية الأمين العام بتعزيز مكانة مكتب المفوضة السامية وسلطاته. فهي تشجع على تبني نهج جديدة للاستجابة للواقع والتحديات الماثلة التي يشهدها عالمنا اليوم، مما يمكن المكتب من الاضطلاع بمسؤولياته ضمن المسؤوليات الثلاث للمنظمة، بإعطاء اهتمام متساو للتنمية والأمن وحقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته، فإن خطتنا الأمم المتحدة للتنمية والأمن تحتلان موقعا بارزا في الرؤية الاستراتيجية للمفوضة السامية لخطة المتعلقة بحقوق الإنسان. فهي تنظر، في واقع الأمر، إلى الفقر والتمييز والصراعات والإفلات من العقاب وجوانب القصور الديمقراطي والنواقص المؤسسية باعتبارها تدخل في نطاق تحديات حقوق الإنسان الرئيسية التي تواجه البشرية اليوم، وتولي خطة عمل المفوضة السامية أهمية متساوية للتنمية والأمن، بغية الوصول إلى الهدف النهائي المتمثل في توفير الحماية وتهيئة أسباب التمكين للجميع.

٤ - ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه مكتب المفوضة السامية - وهو التحدي الذي تواجهه منظومة الأمم المتحدة بأكملها - في الارتقاء بمستوى تنفيذ قواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية على الصعيد القطري، بما يكفل تمتع الجميع بجميع الحقوق - المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما فيها الحق في التنمية. وتقتصر المفوضة السامية تعزيز قدرات مكتبها بدرجة كبيرة لتحقيق درجة أكبر وأكثر استراتيجية من المشاركة الوطنية. ويستند ذلك إلى بناء علاقات عمل أوثق مع شركائنا على المستوى القطري، بما في ذلك الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما ينطوي أيضا على الاستفادة من الخبرات والمعرفة الفنية القطرية المحددة لمختلف عناصر برنامج حقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. وفي تركيزها على حقوق الإنسان على الصعيد القطري، تؤكد خطة العمل من جديد أن نجاح خطة الإصلاح برمتها ينبغي أن يُقاس بتأثيرها على الأفراد وتمتعهم بجميع حقوق الإنسان دون تمييز.

### ثالثا - التحرك نحو تعزيز القدرات

#### ألف - خطة العمل

٥ - ثمة بعدان لخطة العمل، فهي تتضمن من ناحية برمجة عمل مكتب المفوضة السامية في مجال حقوق الإنسان بما يتوافق مع خطة الأمين العام للإصلاح، ومن ناحية أخرى الوصول إلى المستوى الأمثل من استخدام الموارد والقدرات ونقاط القوة التي ينطوي عليها برنامج حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وتمثل الخطة تحولا هاما في بؤرة التركيز، من حيث وضع التنفيذ على الصعيد الوطني في قلب اهتمامات البرنامج. ورغم إدراك التقدم الملحوظ الذي تحقق في وضع معايير دولية لحقوق الإنسان وإنشاء آليات الرصد المتصلة بها، فإن هناك اتفاقا عاما على أنه لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود للتقيد بتلك المعايير في كافة أنحاء العالم. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الأولى في احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها. وسيتمثل أحد الأهداف الرئيسية لمكتب المفوضة السامية في مساعدة الحكومات على النهوض بهذه المسؤولية. إذ سيقوم بتطوير قدراته وترتيباته التعاونية مع الشركاء للاستجابة بصورة سريعة وفعالة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تدعيم النظم الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفي وضع السياسات والبرامج الرامية إلى الحماية الكاملة للحقوق. ويتطلب ذلك رفع مستوى الحوار مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والشركاء في منظومة الأمم المتحدة وإشراكها على مستوى استراتيجي أعلى.

٦ - وهدفا خطة العمل - الحماية والتمكين - يعكسان رؤية كلية لأنشطة برنامج حقوق الإنسان، وإدراكا لأن حماية حقوق الإنسان وتمكين الأفراد من أصحاب الحقوق والجهات المسؤولة عن كفالة التمتع بها هي عنصر حاسم في سد الفجوة القائمة بين شعارات حقوق الإنسان والواقع. والاستراتيجيات والأنشطة الرامية إلى تعزيز الحماية يمكن أن تشمل بناء القدرات، أو التوعية بحقوق الإنسان وتعزيزها، أو يمكن أن تتضمن عدة أشكال من الأنشطة مثل تقصي الحقائق أو الرصد أو التحقيقات أو أنشطة الدعوة، حسب خصوصيات كل حالة. ومن ثم، ينبغي النظر إلى حماية حقوق الإنسان باعتبارها جهدا فوريا وقصير الأجل لتحقيق مصلحة أصحاب الحقوق. ويتم ذلك بالتوازي مع مفهوم التمكين، وهو ما سيكفل وضع فرادى أصحاب الحقوق في الوضع الذي يمكنهم من إعمال حقوقهم أو المطالبة بتنفيذها.

٧ - وتحدد خطة العمل استراتيجية للتصدي للتحديات الرئيسية لحقوق الإنسان، التي تشمل المشاركة الوطنية، والقيادة، وبناء الشراكات. وسيتوقف النجاح في تنفيذها على تحسن قدرات الإدارة والتخطيط في مكتب المفوضة السامية. وينطوي مفهوم تعزيز المشاركة الوطنية على تغيير في النهج المتبع إلى تنفيذ حقوق الإنسان من خلال أنشطة البحث والتحليل القطرية المنسقة، فضلا عن تعزيز القدرة على الاستجابة. كما سينطوي على تكييف وجود مكتب المفوضة السامية على المستوى الوطني من خلال المكاتب القطرية والإقليمية ومن خلال دعم الفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وينبغي لاستراتيجيات المشاركة الوطنية أن تتيح للمكتب نشر موارده بصورة استباقية واستراتيجية وبناء جوانب التأزر مع العناصر الأخرى في برنامج حقوق الإنسان، وبخاصة آليات حقوق الإنسان، ومع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة الأوسع. ويجدر التأكيد على أن المشاركة الوطنية تعني التفاعل مع جميع البلدان فيما يتصل بجميع حقوق الإنسان، حيث أن ما من بلد لا يواجه تحديات في مجال حقوق الإنسان.

٨ - وفي الوقت ذاته، يتعين على مكتب المفوضة السامية أن يضطلع بمسؤولية تحديد التحديات والعقبات الرئيسية في ميدان حقوق الإنسان، وتشكيل الحوار الدولي حولها، واقتراح استراتيجيات مشتركة للتصدي لها بصورة فعالة. ووصولاً إلى هذه الغاية، تعرض خطة العمل بصورة موجزة سلسلة من المبادرات، من بينها مبادرات دورية، والمشاورات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والمشاركة النشطة مع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها في ميداني الأمن والتنمية، والقيام بحملة عالمية لحقوق الإنسان، ووضع تقارير عالمية متخصصة عن حقوق الإنسان، فضلا عن زيادة المشاركة في الجهود العالمية المبذولة من أجل الحد من الفقر

وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون الدور الرئيسي للمجتمع المدني في التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه العالم عنصرا هاما في كل هذه الجهود.

٩ - وكان إصلاح جهاز حقوق الإنسان واحدا من البنود الرئيسية في خطة الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام، وسيكون خطوة أساسية على الطريق إلى كفاءة فعالية تنفيذ قواعد ومعايير حقوق الإنسان على الصعيد القطري. ومعرض على الجمعية العامة اقتراح بالاستعاضة عن لجنة حقوق الإنسان بمجلس لحقوق الإنسان، مع تعديل صلاحياته وتكوينه. وتود المفوضة السامية أن تكرر تأكيد تأييدها لإنشاء هيئة رفيعة المستوى لحقوق الإنسان تتمتع بالصلاحيات اللازمة للتدقيق في أوضاع البلدان، بعدة طرق من بينها إقامة نظام عام للاستعراض على أيدي الأقران. وكما أشار الأمين العام، فإن من الأهمية أن يواصل المجلس الجديد لحقوق الإنسان الممارسة التي درجت عليها لجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بإتاحة الفرصة لمنظمات غير الحكومية للمشاركة في مداولاتها وعملياتها. وسيستخدم مكتب المفوضة السامية كل التدابير اللازمة لتقديم المساعدة الفعالة لأية هيئة حكومية دولية جديدة أو لأية هيئة موجودة ويجري تحسينها.

١٠ - ولئن كانت الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات هي حجر الزاوية في منظومة حقوق الإنسان، فإنها تواجه مجموعة من التحديات التي تتراوح بين فعالية عملها وتنفيذ توصياتها. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، بُذل الكثير من جهود إصلاح لتبسيط عملية تقديم التقارير وأساليب عمل مختلف اللجان لإتاحة الفرصة لها للعمل كنظام موحد. والمفوضة السامية تؤيد هذه التدابير، وقد اقترحت في هذا السياق النظر في نقل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وهي الهيئة الوحيدة المنشأة بموجب معاهدة التي لا تستفيد من خدمات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى جنيف. وذلك يتماشى أيضا مع الجهود المبذولة لتحسين إدخال منظور جنساني في مجمل جدول أعمال حقوق الإنسان، والاستفادة مما تمتلكه مفوضية حقوق الإنسان من قدرات ومعرفة في هذا الشأن، مع الحفاظ في الوقت ذاته على تكامل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وخبراتها. وعلى المدى الطويل، ترى المفوضة السامية أنه لا بد من إيجاد سبل لزيادة تعزيز عمل الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، وستعقد اجتماعا حكوميا دوليا خلال عام ٢٠٠٦ لمناقشة إنشاء نظام دائم موحد للهيئات المنشأة بموجب المعاهدات.

١١ - وتؤكد خطة العمل أيضا على الدور الأساسي للإجراءات الخاصة التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وقوة هذه الولايات تشمل استقلال الملفين بالولايات، والتركيز المنسق على قضية من القضايا أو حالة من الحالات، والقدرة على

المشاركة المباشرة من خلال زيارات البلدان، وتوفير إمكانية الوصول دائما إلى الضحايا، والإطلاع بأنشطة الدعوة لتحديد الثغرات القائمة في التنفيذ.

## باء - تنفيذ خطة العمل: الأنشطة الحالية والاتجاهات المقبلة

١٢ - إن التحدي الذي تواجهه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الآن يتمثل في تنفيذ الرؤية الواردة في خطة العمل. وتقتصر المفوضية تعزيز قدراتها بدرجة كبيرة، سواء من حيث زيادة أعداد الموظفين وموارد الميزانية أو من حيث تعزيز قدراتها في مجالات الإدارة والتخطيط ووضع السياسات. وستكون هذه عملية مستمرة، غير أن عملية شاملة لعموم المفوضية قد بدأت بهدف التعرف على المقترحات المفصلة لتنفيذ خطة العمل. ولضمان إتباع نهج يتسم بحسن التوقيت والتماسك، أنشئت لجنة توجيهية دائمة لتوفير التوجيه العام للسياسات وكفالة التماسك في عملية التنفيذ. وأنشأت اللجنة التوجيهية ١٢ فرقة عمل لوضع مقترحات للتنفيذ المتدرج لخطة العمل. وسيعالج برنامج التنفيذ قضايا المنهجية، والهياكل التنظيمية، والاحتياجات من الموارد البشرية والموارد المالية.

١٣ - وستطلب المرحلة الأولى من التنفيذ التركيز على تعزيز قدرات المفوضية من حيث الإدارة (بما في ذلك إعداد الميزانيات) والموارد البشرية، التي يعتمد عليها الكثير من الأنشطة المقترحة في خطة العمل. ويجري استعراض الدعم الإداري واللوجستي لأنشطة المفوضية من أجل تحديد العراقيل، والاحتياجات الإضافية من الموارد، والتغييرات اللازمة لتبسيط الإجراءات، وتعزيز الاستجابة لاحتياجات البرامج وللضوابط الداخلية، وتحسين الكفاءة والتدريب. وفي ضوء الرؤية التي تتضمنها خطة العمل لتوسيع الوجود الميداني، يولي الاستعراض الحالي اهتماما خاصا للدعم المقدم للمكاتب الميدانية، والقدرة على نشر الموظفين والموارد بصورة سريعة، وإمكانية الأخذ باللامركزية بنقل بعض المهام من جنيف إلى الميدان. ويتمثل أحد العناصر المحورية في الرؤية الطويلة الأجل للمفوضية السامية في هذا المجال في زيادة تفويض السلطة الإدارية في المفوضية، على النحو المبين في خطة العمل. وقد أنشئت وحدة جديدة للسياسات والتخطيط والرصد والتقييم لتحسين قدرات المفوضية في هذه المجالات. وسترکز الوحدة على إنشاء نظام استراتيجي للتخطيط والإدارة، مما يسهل تحديد الأولويات وتعزيز الارتباطات الأفقية والرأسية داخل المفوضية.

١٤ - وتتضمن خطة العمل زيادة كبيرة في الموارد البشرية المتوفرة للمفوضية. وقد بدأت المفوضية عملية للاستجابة للتحديات التي تواجهها في الارتفاع بمستوى تعيينات الموظفين المؤهلين ونشرهم، تتضمن: السعي إلى تحقيق التوزيع الجغرافي العادل فيما بين الموظفين؛ ووضع قوائم بالموظفين الفنيين للتعجيل بتحديد الموظفين واختيارهم؛ وإنشاء نظام عملي

لتناوب الموظفين بين مختلف مكاتب المفوضية؛ والسعي إلى زيادة تفويض السلطة في المسائل المتعلقة بالموارد البشرية.

## ١ - إشراك البلدان

١٥ - يسلط الفرع التالي الضوء على بعض الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية خلال العام المنصرم، ويرسم صورة عريضة لمسار العمل الذي بدأت المفوضية لتعزيز قدراتها من أجل التصدي لتحديات حقوق الإنسان في أنحاء العالم. وحاليا، تقوم المفوضية بإشراك كثير من البلدان بأشكال مختلفة، بما في ذلك وجودها الميداني الخاص، ودعم بعثات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، ودعم المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وتوفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية، ودعم المؤسسات الوطنية، ودعم المقررين الخاصين والخبراء المستقلين التابعين للجنة حقوق الإنسان وللهيئات المنشأة بموجب المعاهدات. وهذه المشاركات تستجيب للطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة وزيادة التفاعل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٦ - وعنصر التعاون التقني واحد من العناصر العديدة في برنامج حقوق الإنسان، وهو يهدف إلى مساعدة الدول، بناء على طلبها، في بناء وتعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان. ولا يزال أحد مجالات التركيز ذات الأولوية للمفوضية في هذا المجال يتمثل في تدمج الدعم لبناء أسس سيادة القانون، وبخاصة من خلال المساعدة في الإصلاحات التشريعية وبناء القدرات في مجال إدارة العدل وإنفاذ القوانين. ففي المكسيك، على سبيل المثال، ساعدت المفوضية الحكومة في تنفيذ البرنامج الوطني لحقوق الإنسان الذي اعتمده الرئيس في العام الماضي، وكان أبرز الإنجازات يتمثل في سلسلة من الإصلاحات الدستورية التي أقرتها الحكومة لجعل القوانين متفقة مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي توغو، أوفدت المفوضية مستشارا لشؤون حقوق الإنسان لمساعدة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحماية لمدة ثلاثة أشهر تغطي الفترة السابقة واللاحقة للانتخابات الرئاسية التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وبعد ذلك، أوفدت المفوضية مستشارا لشؤون حقوق الإنسان إلى البلد للعمل مع الوزارة المسؤولة عن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون لمدة عام كامل.

١٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، ساعدت المفوضية لجنة صياغة الدستور العراقي على ضمان اتفاق مشروع الدستور مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي إكوادور، قدمت المفوضية الدعم لمتابعة زيارة المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في شهري آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠٠٥. وكجزء من هذه الجهود، تعتزم المفوضية إيفاد أحد مراقبي حقوق

الإنسان للإشراف على تعيين قضاة المحكمة العليا الجديدة، عقب الأزمة القضائية التي شهدتها البلد في وقت سابق من العام الحالي. وعلاوة على ذلك، نظمت المفوضية، في دبي في وائل أيار/مايو ٢٠٠٥، حلقة عمل تدريبية إقليمية عن الشرطة وحقوق الإنسان حضرها ضباط شرطة من ١٢ بلدا عربيا.

١٨ - كما شملت عملية إشراك البلدان مساعدة عدد من البلدان في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان ومتابعة توصيات أجهزة وهيئات حقوق الإنسان. ونظمت المفوضية حلقات عمل على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والعالمية لمتابعة تنفيذ الملاحظات الختامية للهيئات المنشأة بموجب المعاهدات. وكان من بين المشاركين في حلقات العمل مسؤولون حكوميون، وممثلون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات غير حكومية، وممثلون لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي تموز/يوليه، بدأت المفوضية مشروعاً رائداً للتعاون التقني في غواتيمالا والمكسيك لمتابعة توصيات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية. ولا يزال هذا النوع من المساعدة واحداً من السبل الهامة لتعزيز احترام حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

١٩ - وتسعى المفوضية لزيادة ما تقدمه من دعم للمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان المنشأة وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، وهو ما دعا إليه الأمين العام في برنامجه للإصلاح. والزيادة السريعة في عدد هذه المؤسسات وتوسع أنشطتها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية يشكل تحديات إضافية للمفوضية، وهي تحديات تصمم المفوضية على النهوض بها.

٢٠ - وتعكف المفوضية حالياً على وضع توجيهات للسياسة العامة لإشراك البلدان، تشمل المنهجيات والأدوات، لتيسير إتباع نهج كلي ودائم لعمل المفوضية، يشمل كل عناصر برنامج حقوق الإنسان، ويحقق بالتالي التأزر ويصل بأثر أنشطتها إلى أقصى درجاته. وفي حين يتطلب تنفيذ هذا المفهوم زيادة كبيرة في القدرات، وبخاصة تعزيز الوحدات الجغرافية، فإنه يجري اتخاذ خطوات لتبسيط استخدام الموارد والاستفادة منها على الوجه الأمثل في كل أجزاء المفوضية.

٢١ - كما أن زيادة التركيز على التنفيذ على الصعيد الوطني تتطلب توجيه الخبرة المواضيعية للمفوضية إلى الإنجاز على هذا المستوى. وتعزيز إشراك البلدان سيمكن الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات والإجراءات الخاصة من أن توفق بصورة أوثق مع الحقائق الموجودة على أرض الواقع، بحيث يسهل للحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية

لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين تحويل تلك الحوارات والتوصيات إلى إجراءات عملية. وبالتالي، فإن استراتيجيات إشراك البلدان ستتيح إطاراً للتعاون المستمر والمستدام مع البلد المعني، وستوفر إطاراً للحوار ولبناء الشراكات من أجل الوصول إلى هدي في الحماية والتمكين. وستسترشد المفوضية في وضع استراتيجياتها القطرية بتحديات حقوق الإنسان وبالثغرات المبينة في خطة العمل.

## ٢ - الوجود الميداني

٢٢ - في حين لا يعتبر إشراك البلدان مرادفاً للوجود الميداني، فإن الوجود النشط في بلد من البلدان كثيراً ما يمكن أن يعتبر أكثر السبل فعالية لإشراك ذلك البلد. وقد شهدت الشهور الأخيرة طفرة في فتح مكاتب ميدانية جديدة للمفوضية بناء على طلب الدول. ففي نيبال، وعقب توقيع اتفاق مع الحكومة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أنشأت المفوضية مكتباً أسندت له ولاية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق باحترام القانون الإنساني الدولي في الصراع المسلح المستمر. ويجري مكتب المفوضية في نيبال بالفعل تحقيقات فيما يُبلغ عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وستقدم المفوضية السامية عرضاً أكثر تفصيلاً عن أنشطة مكتب المفوضية في نيبال في تقرير مستقل.

٢٣ - وفي أوغندا، أجرت المفوضية مفاوضات مع الحكومة من أجل إنشاء مكتب في البلد يظطلع بمهمتي التعاون التقني والرصد معاً، بما يتيح له تناول مسائل حماية حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بالصراع الدائر في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد. وسيبدأ عمل مكنتي المفوضية في كمبالا وغولو قريباً، وسيعملان بصورة وثيقة مع اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان في أنشطة التدريب وبناء القدرات، وكذلك في تنفيذ استراتيجية حماية حقوق الإنسان.

٢٤ - وفي غواتيمالا، أنشأت المفوضية وجوداً لمتابعة الجهود التي ظلت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا تبذلها في البلد حتى كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ووفقاً لاتفاق وُقِع مع حكومة غواتيمالا وصدق عليه الكونغرس الوطني في أيار/مايو ٢٠٠٥، سيقوم المكتب الجديد برصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وإسداء المشورة لسلطات غواتيمالا بشأن وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والتدابير اللازمة لزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد، وذلك من خلال إقامة شراكات وثيقة مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وسائر الأطراف الحكومية وغير الحكومية الوطنية.

٢٥ - وقد قدمت المفوضية السامية، في الدورة الأخيرة لجمعية العامة، تقريرا عن أنشطة المفوضية فيما يتعلق بالحالة في منطقة دارفور بالسودان، وبخاصة أنشطة مراقبي حقوق الإنسان الذين نشرتهم المفوضية في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقدمت المفوضية بعد ذلك الدعم للجنة التحقيق الدولية التي أنشأها الأمين العام بناء على طلب مجلس الأمن. وعقب إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان، بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، بدأت عملية للإدماج واكتملت في آذار/مارس ٢٠٠٥، بحيث أصبح كل مراقبي حقوق الإنسان التابعين للمفوضية في دارفور جزءا من عنصر حقوق الإنسان بالبعثة. وولاية عنصر حقوق الإنسان مستمدة من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، الذي يدعو إلى عدة أمور، منها كفالة أن يتوافر للبعثة ما يكفي من أفراد وقدرة وخبرة في مجال حقوق الإنسان لتعزيز هذه الحقوق، وحماية المدنيين والاضطلاع بأنشطة الرصد. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، سيوسع عنصر حقوق الإنسان بالبعثة نطاق أنشطته من دارفور إلى مناطق السودان الأخرى، وبخاصة جنوب البلد، ليصبح بذلك أكبر عنصر لحقوق الإنسان في أي من بعثات الأمم المتحدة للسلام، حيث سيضم قرابة ٢٠٠ من الموظفين الدوليين والوطنيين.

٢٦ - وتقديم الدعم لعناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام هو من بين سبل إدماج حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. فالمفوضية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، على سبيل المثال، تشارك مشاركة وثيقة في المساعدة في تصميم أنشطة بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. وفي هايتي، تواصل المفوضية تقديم الدعم الموضوعي والمنهجي لقسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فيما يتعلق بما تظطلع به من أنشطة للرصد والتحقيق والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في البلد. ويشمل ذلك تقديم المساعدة إلى الحكومة في وضع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٧ - وضمن الجهود التي تبذلها المفوضية لتحسين تعاونها مع البلدان التي لا يوجد فيها وجود مباشر للمفوضية، فإنها تسعى إلى تعزيز وجودها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وبالإضافة إلى المكاتب الإقليمية وجون الإقليمية الموجودة في أفريقيا وآسيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية، فإن هناك خططاً لإنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة في قطر. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أوفدت المفوضية موظفاً أقدم لشؤون حقوق الإنسان إلى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يشمل عدة بلدان في فيجي. كما تعزز المفوضية أنشطتها الإقليمية في وسط آسيا من خلال وجودها في كازاخستان.

٢٨ - ورغم هذه الزيادة الأخيرة في المكاتب الميدانية، فإن معظمها لا يزال يفتقر إلى القدرات اللازمة للتصدي للثغرات في التنفيذ بصورة شاملة ومستمرة. وفي الوقت الحالي، لا ينطوي ذلك فحسب على التوسع في قدراتنا الجغرافية في جنيف، وإنما أيضا زيادة نشر موظفي حقوق الإنسان إلى البلدان والمناطق. وتقوم المفوضية حاليا بوضع سياسة للوجود الميداني تستند إلى التوجيه الاستراتيجي الوارد في خطة العمل. وبناء عليه، تضطلع المفوضية بإجراء استعراض شامل لأنشطتها الميدانية لضمان تناسق أشكال الوجود الميداني القائمة ووضع أولويات لإنشاء أشكال جديدة من الوجود، من أجل زيادة فعالية عمل المفوضية إلى أقصى درجة في حدود الوسائل الحالية، وكفالة استخدام الموارد المتاحة بكفاءة. كما يشمل ذلك استعراض الدروس المكتسبة من مختلف نُهج حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة للسلام. وفي وضع سياسة المفوضية، فإنها تقوم أيضا بتحليل خيارات نشر موظفي حقوق الإنسان في الميدان، وتطوير خيارات ملموسة لمختلف أشكال الوجود، بما في ذلك المسائل المتصلة بالولاية وملاك الموظفين والمهام والعلاقات فيما بين مختلف أشكال الوجود.

### ٣ - الاستجابة السريعة وتفصي الحقائق والتحقيق

٢٩ - تبين خبرات الماضي أهمية بروز صورة حقوق الإنسان عند التعامل مع حالات الأزمات، سواء كانت ناتجة عن صراعات أو غير ذلك. وفي محاولة للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، فضلا عن الاستجابة لأسباب الانتهاكات الواسعة النطاق أو الخطيرة لحقوق الإنسان، ظلت المفوضية تتلقى طلبات لإيفاد بعثات لتقصي الحقائق والتحقيق. وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، قامت المفوضية بتعبئة الموظفين والموارد على نحو سريع فيما يتعلق بالسودان ونيبال، من أجل التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ورصد الحالة المستمرة لحقوق الإنسان على حد سواء. وفي عام ٢٠٠٥، أوفدت المفوضية إلى توغو بعثة لتقصي الحقائق. وكانت البعثة تهدف إلى تحديد الملابس التي أدت إلى ما يُدعى وقوعه من انتهاكات لحقوق الإنسان فيما يتصل بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والتحقق من الانتهاكات المدعى وقوعها وإعداد تقرير يرمي إلى وضع استراتيجية لتعزيز سيادة القانون والحيلولة دون اندلاع أعمال العنف في البلد مستقبلا. والتقرير معروض الآن على حكومة توغو لإبداء تعليقاتها عليه.

٣٠ - وبناء على طلب من حكومة بوليفيا، أوفدت المفوضية مستشارا لشؤون حقوق الإنسان والعدل للمساعدة في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في البلد أثناء أعمال الاحتجاج في شهري شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وحدد المستشار عدة مجالات للمتابعة واتخاذ الإجراءات والتعاون، وهي الآن قيد المناقشة مع الحكومة. وفي

حالة أوزبكستان، دعت المفوضة السامية في بادئ الأمر إلى إيفاد بعثة دولية لتقصي الحقائق في أسباب وملايسات الحوادث التي وقعت في منتصف شهر أيار/مايو ٢٠٠٥ في أنديجان. ومع عدم ورود أي رد من حكومة أوزبكستان، أوفدت المفوضة السامية في شهر حزيران/يونيه بعثة من المفوضية إلى قيرغيزستان المجاورة لجمع المعلومات من شهود العيان بشأن ما يُدعى وقوعه من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولتقييم الاحتياجات في مجال الحماية. وخلصت البعثة إلى أن شهادات شهود العيان المتسقة والموثوق بها تشير إلى أن قوات الجيش والأمن قد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وفي معظم الحالات انتهاكات للحق في الحياة. وكرر تقرير البعثة الدعوة التي وجهتها المفوضة السامية إلى إجراء تحقيق دولي، وأوصى بإنشاء لجنة تحقيق دولية متكاملة الأركان يتوفر لها ما يكفي من التمويل والموارد. كما أكد التقرير ضرورة الحيلولة دون إجبار هؤلاء الشهود على العودة إلى أوزبكستان.

٣١ - وفيما يتعلق بتيمور-ليشتي، قدمت المفوضية الدعم للجنة الخبراء التي عينها الأمين العام في شباط/فبراير ٢٠٠٥ لاستعراض محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة في تيمور الشرقية عام ١٩٩٩. وقامت اللجنة بمهمة لتقصي الحقائق في تيمور-ليشتي، كما قامت بزيارة إلى جاكرتا في أيار/مايو ٢٠٠٥. ويتضمن تقريرها (S/2005/458، المرفق الثاني) تحليلاً شاملاً للعمليات القضائية، كما يعرض توصيات بشأن الآليات الأكثر جدوى لكفالة ضمان العدالة والمساءلة لشعب تيمور-ليشتي.

٣٢ - وهذه الأمثلة الأخيرة تسلط الضوء على الاحتياجات والمطالب المتزايدة في حالات الصراع وما بعد الصراع وغير ذلك من حالات الأزمات. وكما يتضح من خطة العمل التي قدمتها المفوضة السامية، تتحرك المفوضية نحو إنشاء قدرات دائمة على النشر السريع وتقصي الحقائق والتحقيق. فوجود المفوضية على أرض الواقع في حالات تدهور حقوق الإنسان في أسرع وقت ممكن يتيح لها الاضطلاع بمجموعة متنوعة من الأدوار الموجهة أساساً إلى أنشطة الحماية، وإن كانت تنطوي أيضاً على تنسيق أنشطة حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة بأقصى درجة ممكنة. وينبغي للتدخل المبكر من جانب المفوضية أن يؤدي إلى تحديد أبعاد حقوق الإنسان في الحالة، وكفالة تطوير وتنفيذ استجابة فعالة على أرضية حقوق الإنسان.

#### ٤ - تدعيم قدرة المفوضية على العمل في الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من جوانب التنمية والأهداف الإنمائية للألفية

٣٣ - كما أن احترام حقوق الإنسان يحقق الكثير للجهود المبذولة لاستعادة السلام والأمن، كذلك فإن النهج القائم على الحقوق يساعدنا في تحقيق أهدافنا الإنمائية. وفي التقرير الذي قدمته المفوضية السامية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2005/65)، رسمت صورة عامة للطريقة التي ترتبط بها الجهود المبذولة لإعمال حقوق الإنسان بالجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فهذه الأهداف الإنمائية تعكس خطة حقوق الإنسان في السعي إلى تحسين تمتع الأفراد بالصحة والغذاء والتعليم والإسكان وما إلى ذلك. وهي توفر بالتالي أداة محركة يمكن أن تكون بالغة القوة لإعمال حقوق الإنسان في سياق التنمية. ومن ناحية أخرى، فإن الاستراتيجية القائمة على أساس من حقوق الإنسان توفر سبلا أكثر فعالية واستدامة لتحقيق تلك الأهداف الإنمائية، وبناء التزام الأفراد والمجتمعات المحلية وتوليهم لزام الأمور في إيجاد الحلول للتحديات الإنمائية التي تواجههم.

٣٤ - ولتفعيل هذه الارتباطات، وللاستفادة أثناء ذلك من القدرات الموجودة التي تمتلكها المفوضية في نهج التنمية القائمة على الحقوق، تضمنت خطة العمل إنشاء وحدة مخصصة للأهداف الإنمائية، وبخاصة استراتيجيات الحد من الفقر. وبالتعاون مع الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي، ستساعد المفوضية الدول الأعضاء بتوفير المشورة الخاصة بحقوق الإنسان لاستراتيجيات تحقيق تلك الأهداف وللحق في التنمية. وفي الوقت ذاته، ستسعى المفوضية إلى تبيان الطريقة التي تحقق بها النهج القائمة على الحقوق مكاسب حقيقية من خلال بلوغ النتائج المنشودة. وضمن هذا الإطار، ستعمل المفوضية على الترويج لأربعة مبادئ أساسية للنهج القائم على الحقوق: أولاً، الاعتراف الصريح بالتزامات حقوق الإنسان في الأنشطة الإنمائية؛ وثانياً، كفالة السعي وراء تحقيق الأهداف الإنمائية بصورة لا تنطوي على تمييز؛ وثالثاً، تهيئة السبل أمام الناس للمشاركة بصورة معقولة في القرارات التي تؤثر عليهم؛ ورابعاً، إنشاء آليات لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية، وتعزيز الموجود منها، وكفالة مساءلة القائمين على ذلك.

٣٥ - إن المشاركة الأعمق للمفوضية في مجال حقوق الإنسان والتنمية ستسفر عن تطوير خبراتها الحالية في النهج القائمة على الحقوق، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية. وتنامي توافق الآراء حول الحق في التنمية على مدار العام المنصرم يجد تعبيراً عنه في إنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية. وكشكل جديد من أشكال التعامل مع الحق في التنمية، تهدف فرقة العمل إلى توفير الخبرة الفنية الضرورية للفريق

العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحق في التنمية لتمكينه من تقديم التوصيات السليمة لمختلف الأطراف بشأن القضايا التي يتم تحديدها لإعمال الحق في التنمية. وكانت الولاية المسندة إلى فرقة العمل المنشأة في العام الماضي تتمثل في النظر في العقبات والتحديات التي تعترض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالحق في التنمية، وإجراء تقييمات للأثر الاجتماعي في مجالات التجارة والتنمية على الصعيدين الوطني والدولي. ويرد تقرير الفريق العامل عن أعمال دورته السادسة، التي عقدت في الفترة من ١٤ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، في الوثيقة E/CN.4/2005/25.

٣٦ - وتواصل المفوضية تقديم الدعم لجهود الدول الأعضاء التي تنظر في خيارات تتعلق بوضع بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان معروضا على الدورة الثانية للفريق العامل، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، موجزا مقارنا بالرسائل الموحدة وبإجراءات وممارسات التحقيقات بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وفي إطار منظومة الأمم المتحدة (انظر E/CN.4/2005/52). وقد شجعت المفوضية السامية الدول الأعضاء على النظر في الطريقة التي تبين بها الأحكام القضائية الدولية والوطنية أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست مجرد مثل عليا، بل أنها استحقاقات يمكن إعمالها بصورة قانونية. والمفوضية السامية تشجع الدول الأعضاء الآن على وضع مشروع للبروتوكول الاختياري للعهد في شكل إجراءات المراسلات الفردية.

## ٥ - تعزيز الخبرة المواضيعية

٣٧ - مع الدعم الذي تقدمه المفوضية منذ إنشائها لهيئات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ومع مساهماتها الموضوعية في مجال حقوق الإنسان المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان، فإنها أصبحت تمتلك خبرة مواضيعية يُعتمد بها في ميدان حقوق الإنسان الدولية. وتوفر هذه الخبرة أساسا متينا لعمل المفوضية في مساعدة الدول الأعضاء في إعمال حقوق الإنسان في سياقات بالغة الاختلاف في كافة أنحاء العالم. وقد تأسس جانب كبير من هذه الخبرة بهدف دعم آليات حقوق الإنسان (مثل الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات أو الإجراءات الخاصة)، ولا يزال مرتبطا بتلك الآليات. وتحدد خطة العمل رؤية المفوضية لطريقة استغلال هذه الخبرة وتوسيع نطاقها.

٣٨ - وعلى مدار العام المنصرم، نشطت المفوضية في مجالات من قبيل سيادة القانون، والديمقراطية، والمؤسسات الوطنية، ومكافحة التمييز والفئات الخاصة، والنهج القائمة على حقوق الإنسان في التنمية والأمن. وفي أول مجال من هذه المجالات، شاركت المفوضية،

ضمن جملة أمور، في مبادرات تتصل بالعدالة الانتقالية وظاهرة الإفلات من العقاب ومكافحة الإرهاب، وواصلت عملها للترويج للديمقراطية القائمة على أساس من حقوق الإنسان. واتخذت لجنة حقوق الإنسان خطوتين حيويتين في دورتها الأخيرة: اعتماد المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الانتصاف والجرم لضحايا الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (القرار ٣٥/٢٠٠٥، المرفق)، والإحاطة علما مع التقدير بتقرير الخبيرة المستقلة وتحديث مجموعة المبادئ المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان من العمل على مكافحة الإفلات من العقاب (Add.1 و E/CN.4/2005/102) كمبادئ توجيهية لمساعدة الدول في اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة هذه الظاهرة (القرار ٨١/٢٠٠٥).

٣٩ - وتظل العدالة الانتقالية أولوية من أولويات برنامج عمل المفوضية. فقد نظمت المفوضية، على سبيل المثال، اجتماعا إقليميا حول هذه القضية في منروfia في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه، تركز على وضع مشروع لأدوات سيادة القانون اللازمة للدول الخارجة من الصراعات، وتهدف المفوضية إلى نشرها في وقت لاحق من عام ٢٠٠٥، كما استعرض الاجتماع الأنشطة المتصلة بالعدالة الانتقالية المضطلع بها في أفريقيا.

٤٠ - وفي إطار برنامج المفوضية المتصل بإجراءات مكافحة الإرهاب، عقدت اجتماعا للخبراء في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وحالات الطوارئ. وترد نتائج هذا الاجتماع في تقرير الأمين العام عن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (A/60/374، الفرع الثالث). وتسعى المفوضية إلى إدماج التوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات بشأن حقوق الإنسان وتدابير مكافحة الإرهاب في برنامجها الخاص لمكافحة الإرهاب. وقد ترغب الجمعية العامة أيضا في أن تحيط علما بتقرير الخبير المستقل المعني بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب (E/CN.4/2005/103)، المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين. ويبين هذا التقرير الشامل بالتفصيل كيفية تطبيق أجهزة حقوق الإنسان في مجموعة متنوعة من الحالات والسياقات القانونية التي تنطوي على سياسات وتدابير لمكافحة الإرهاب. وقررت اللجنة أن تعين، لمدة ثلاث سنوات، مقررًا خاصًا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وتم ترشيحه في آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٤١ - وتواصل المفوضية تقدم الدعم لبرنامج واليات متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود في دربان بجنوب

أفريقيا عام ٢٠٠١، بالتركيز على تشجيع الاحترام والتسامح في مختلف المجتمعات للتصدي للأشكال المعاصرة من العنصرية وكرهية الأجانب، وعلى السبل والأدوات اللازمة للتصدي للاستبعاد الاجتماعي والجوانب الأخرى للوضع المستضعف لضحايا العنصرية وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تمييز. ولا تزال الحلقات الدراسية الإقليمية شكلا هاما من أشكال دعم التعاون فيما بين مختلف أصحاب المصلحة للتصدي للعنصرية وكرهية الأجانب: فقد عقدت في بانكوك حلقة دراسية دون إقليمية للخبراء عن أعمال الحق في التعليم كأداة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ كما عقدت حلقة دراسية في برازيليا عن الطريقة التي يمكن أن تسهم بها الأهداف الإنمائية للألفية في التغلب على التمييز العنصري.

٤٢ - وتشارك المفوضية أيضا في مشاريع الحماية والتمكين المتصلة بالشعوب الأصلية والأقليات. فبرنامج "هوريست" المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية، على سبيل المثال، يهدف إلى إعطاء دفعة للحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمات الشعوب الأصلية في إكوادور وكينيا، وسيجري توسيع نطاقه ليشمل بوليفيا وغواتيمالا. وقد قررت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٥٠/٢٠٠٥، توسيع نطاق ولاية الفريق العامل لكي تشمل وضع مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وحث الفريق على تقديم مشروع نهائي لاعتماده في أقرب وقت ممكن. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، وبناء على طلب اللجنة في قرارها ٧٩/٣٠٠٥، قامت المفوضية السامية بتعيين غاي ماكودوغال كخبير مستقل معني بقضايا الشعوب الأصلية.

٤٣ - وفيما يتعلق بقضايا المعوقين، تتعاون المفوضية بصورة وثيقة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدعم عمل اللجنة المختصة المكلفة بوضع اتفاقية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم.

٤٤ - وتحتل حقوق الإنسان للمرأة موقعا محوريا في اهتمامات المفوضية. وفي الكلمة التي ألقته المفوضية السامية أمام مجلس الأمن في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كمساهمة في الاستعراض الذي أجراه المجلس لتنفيذ قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، أشارت إلى الحالة في دارفور كمثال على استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي تعاني منها المرأة في حالات الصراع المسلح، وشددت على أنه لن يتم التصدي لهذه الانتهاكات بالصورة الواجبة حتى تحظى قضايا العدالة باهتمام أكبر في حالات الصراعات. وتتعاون المفوضية مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشعبة النهوض بالمرأة التابعة لها في التحضير لاستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وقد شاركت المفوضية السامية في

استعراض جوانب التآزر في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الصعيد الوطني.

٤٥ - وكما طلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١١٦/٢٠٠٤، أعدت المفوضية تقريراً عن مسؤوليات الشركات عبر الوطنية والمشروعات التجارية المتصلة بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان (E/CN.4/2005/91). ويستعرض التقرير نطاق المبادرات والمعايير الموجودة حالياً بشأن مسؤوليات الشركات عبر الوطنية والمشروعات التجارية المتصلة بها والوضع القانوني لتلك المبادرات والمعايير من منظور حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى وجود ثغرات في فهم طبيعة ونطاق تلك المسؤوليات. وعلى سبيل متابعة طلب اللجنة في قرارها ٥٩/٢٠٠٥، قام الأمين العام بتعيين جون رغي مثلاً خاصاً له بشأن هذه القضية.

٤٦ - وهذه الأمثلة تسلط الضوء فحسب على المجالات الموضوعية التي اكتسبت فيها المفوضية خبرة معترف بها. ومع ذلك، وكما أوضحت المفوضية السامية في خطة العمل، يجب من الآن فصاعداً أن تُكرس جهود البحوث بدرجة كبيرة إلى تسجيل مشاكل حقوق الإنسان؛ ويجب تحويل بؤرة التركيز إلى تحديد الحلول وتنفيذها. وتتمثل مهمتنا الآن في تطوير وتعزيز خبرتنا الفنية في مختلف المجالات المواضيعية من أجل دعم المبادرات المبينة في خطة العمل، بما في ذلك المهام المسندة إلى المفوضية من قبل الدول الأعضاء، بغية تعزيز التنفيذ.

٤٧ - ورغم أن الخبرة الفنية في مجالات مواضيعية مختارة تُعد عنصراً محورياً في برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن المفوضية تخطط للحفاظ على قدراتها الخاصة، مع الحرص في القوت ذاته على تطوير الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الأخرى للاستفادة من ما تضطلع به من تحليلات وما تتوصل إليه من نتائج. وستقوم المفوضية بإنشاء مركز للموارد لتنشيط الحوار الدولي، وتوجيه الخبرات الفنية المتوفرة إلى آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة، وتوفير التعاون التقني والدعم لحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيولى اهتمام خاص لتوسيع نطاق تفاعل المفوضية مع مؤسسات البحوث والخبراء من البلدان النامية، وتشجيع الأطر الإقليمية للبحوث والتعاون في ميدان التعليم.

## ٦ - بناء روابط أقوى مع الشركاء في الأمم المتحدة

٤٨ - شددت وثائق المفوضية في كثير من المناسبات على أن جهودها تكون أكثر فاعلية عندما تعمل مع الشركاء في الأمم المتحدة ومن خلالها. وتتعاون المفوضية حالياً بصورة

وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في مجالات من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإسكان والتنمية. كما تعمل مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية على إدماج حقوق الإنسان بصورة كاملة في المساعدة الإنمائية المقدمة إلى الدول الأعضاء.

٤٩ - وقد شهد العام الماضي مبادرة الإجراء ٢ التي أطلقها الأمين العام ونموها بعد ذلك، وهي مبادرة قامت المفوضية بتطويرها بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية. وتهدف المبادرة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم الدعم للدول الأعضاء فيما تبذله من جهود لبناء نظم وطنية فعالة لحماية حقوق الإنسان. وشاركت المفوضية مشاركة نشطة في عمليات التقييمات القطرية المشتركة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيث نظمت حلقات عمل تدريبية ووفرت المواد التعليمية والخدمات الاستشارية، وقدمت الدعم لعمل الأفرقة المواضيعية التابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. كما قامت المفوضية بتيسير توثيق التفاعل بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية واليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل هيئات الرصد المنشأة بموجب المعاهدات وبعثات تقصي الحقائق التي يضطلع بها المقررون الخاصون والخبراء المستقلون التابعون للجنة حقوق الإنسان. ولتحسين تنسيق الدعم المقدم للأفرقة القطرية، اشتركت المفوضية مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية في إنشاء آلية مبادرة الإجراء ٢، التي تضم فريقاً عاملاً استشارياً تابعاً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفرقة عمل مشتركة بين الوكالات، وأمانة لمبادرة. وقد أعربت بلدان عديدة، من البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء، عن اهتمامها بهذه المبادرة.

٥٠ - واستمر تكليف مستشاري حقوق الإنسان بالعمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبخاصة في حالات الصراع أو ما بعد انتهاء الصراع. وكما أشير أعلاه في الفقرة ١٦، أوفدت المفوضية مستشارين لحقوق الإنسان إلى توغو. كما أوفد مستشار لحقوق الإنسان إلى تشاد لمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري في تعزيز القدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان. وفي غيانا، قام مستشار حقوق الإنسان الموفد إلى البلد ضمن برنامج التماسك الاجتماعي (وهو جهد تشترك فيه عدة من وكالات الأمم المتحدة) بمساعدة البلد في تنفيذ مشروعات مختلفة لتعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان. كما يجري إيفاد مستشارين لحقوق الإنسان إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في بلدان أخرى، من بينها الاتحاد الروسي وجورجيا.

٥١ - وتبين خطة عمل المفوضة السامية الطريقة التي يجب بها تعزيز تعاون المفوضية مع شركائها في الأمم المتحدة. وفي ضوء حجم العمل المشترك بين الوكالات الذي يجري في مقر الأمم المتحدة في مجالات من قبيل السلام والأمن، والأهداف الإنمائية للألفية، ومبادرة الإجراء ٢، تنظر المفوضة السامية على وجه الاستعجال في تعزيز مكتب المفوضية في نيويورك. كما طلبت إجراء دراسة عن استصواب وجدوى نقل بعض الوحدات الفنية من جنيف إلى نيويورك. ويجري حاليا وضع اختصاصات الدراسة في صيغتها النهائية، ومن المقرر أن تبدأ في الخريف. غير أن الهدف النهائي لكل هذه الخطوات يظل يتمثل في تعزيز الروابط المشتركة بين الوكالات على الصعيد الوطني.

## ٧ - توثيق الروابط مع المجتمع المدني

٥٢ - تُعد العلاقة بين المفوضية ومنظمات المجتمع المدني عنصرا أساسيا في متابعة الاستراتيجيات الفعالة والمستدامة لإعمال حقوق الإنسان. ورغم أن الخبرة الفنية التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني وما تقوم به من تحليلات هي جزء من هذه المعادلة، فإن الأجزاء الأخرى تشمل الدعم والتدريب والمشورة المقدمة من المفوضية لمنظمات المجتمع المدني على الصعيدين العالمي والوطني، بما في ذلك من خلال العديد من المشروعات المحددة، مثل صناديق التبرعات التي تقدم الدعم المالي المباشر لمنظمات المجتمع المدني. وتعزيز العلاقة بين المفوضية والمجتمع المدني سيشكل عنصرا هاما في الجهود التي تبذلها المفوضية لإعادة تركيز عملها على إعمال حقوق الإنسان وترك أثر مباشر بدرجة أكبر على أوضاع أصحاب الحقوق. وبالتالي، ستعاون المفوضية بصورة أكثر شمولا واستباقية واستراتيجية مع منظمات المجتمع المدني في عمومها.

٥٣ - ولاشك أن العلاقات التي تتطور مع المجتمع المدني على الصعيد الوطني تكون أقوى ما تكون في البلدان التي يكون للمفوضية فيها وجود ميداني كبير. وكثيرا ما يتراوح التعاون والدعم المتبادل بين بناء القدرات، والتشاور المتواصل حول قضايا حقوق الإنسان، والرصد، وتبادل المعلومات، وحماية الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان، وغير ذلك من أشكال المساعدة. وفي هذا السياق أيضا، كثيرا ما تنجح المفوضية في الوصول إلى المجتمعات المحلية والجماعات التي تخرج عن نطاق ما يسمى عادة بالقطاع "غير الحكومي لحقوق الإنسان"، مثل جماعات الشعوب الأصلية والقادة الدينيين.

٥٤ - وفي عام ٢٠٠٥، واصلت المفوضية تنظيم حلقات العمل للمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمعات المحلية حول طائفة عريضة من القضايا الموضوعية لحقوق الإنسان. وشملت تلك الحلقات، على سبيل المثال، سلسلة من البرامج التدريبية التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ

توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، والموجهة في الأساس إلى ممثلي المنظمات الوطنية غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، فضلا عن ممثلي الحكومات.

## ٨ - توسيع قدرات المفوضية في مجال الدعوة ورفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان

٥٥ - لكي تنجح المفوضية في متابعة أهدافها واستراتيجياتها، لا بد وأن يكون بمقدورها القيام بأنشطة الاتصال بصورة فعالة. فمع تركيز المفوضية على التنفيذ، يكون من الضروري وجود استراتيجية دينامية للاتصال لتحسين المستوى العام للمعرفة بحقوق الإنسان بين أصحاب الحقوق، ولخلق الدعم لعمل الأمم المتحدة والمفوضية في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع. ووجود قدرة أكبر على الاتصال تمكن المفوضية من إشراك الدوائر المناصرة لها، وبالتالي بناء الدعم العام لمبادئ حقوق الإنسان، يتطلب الاشتباك بصورة مستمرة واستباقية مع وسائل الإعلام، وتوفير المواد التي يسهل الوصول إليها، ونشر المعلومات بصورة موجهة من خل مختلف القنوات المطبوعة والتي تعتمد على شبكة الإنترنت. ولتحقيق ذلك، تواصل المفوضية بناء قدرات داخلية أقوى بكثير للاضطلاع بأنشطتها في مجال الاتصال.

٥٦ - وستعزز قدرة المفوضية على القيام بأنشطة الدعوة وتوعية الدوائر المناصرة لها بدرجة كبيرة بإصدار التقرير المواضيعي عن حقوق الإنسان في العالم، إلى جانب الاضطلاع بحملة عالمية عن حقوق الإنسان. وتتنظر المفوضية حاليا في شكل هذا التقرير، بما في ذلك عملية اختيار الموضوع السنوي للتقرير، وشكله، والفرص المتاحة للتعاون مع الآخرين في إصداره، وآلية التشاور مع الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الدول الأعضاء. واسترشادا بخبرة المنظمات الدولية الأخرى التي تصدر تقارير رئيسية، ستنشئ المفوضية وحدة دائمة لدعم نشر تقرير حقوق الإنسان في العالم.

٥٧ - وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تم تحديد هيكل جديد للاتصالات، وبدأت عملية بناء قدرات المفوضية في ميدان الاتصالات في المجالات الأساسية الثلاثة، وهي التحرير والمنشورات، والعلاقات مع وسائل الإعلام، وشبكة الإنترنت والاتصالات السمعية البصرية. كما تم تحديد قدرة مخصصة وجعلها متاحة لتنسيق أنشطة الإعلام المتعلقة بعمل لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات. وتواصل المفوضية التشديد على نشر المعلومات عن برنامج حقوق الإنسان، وتعد بانتظام جلسات إحاطة للصحافة الدولية عن أنشطتها، وعن برنامج حقوق الإنسان بوجه عام. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أعيد إصدار صحيفة الوقائع رقم ٣٠،

”منظومة معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان“، كما سيتوفر قريباً منشور بعنوان،  
”الأسئلة التي يكثر طرحها عن النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية“.

٥٨ - والدور الذي تضطلع به المفوضية في ميدان الدعوة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجهودها في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وعقب إعلان الجمعية العامة البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في القرار ١١٣/٥٩ ألف المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بدأت المفوضية العمل في المرحلة الأولى من البرنامج، التي تركز على إدخال التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظم التعليم الابتدائي والثانوي، وتتبع خطة العمل التي اعتمدها الجمعية في عام ٢٠٠٥ (القرار ١١٣/٥٩ باء).

٥٩ - وتقتصر خطة العمل الاستراتيجية تنفيذ شاملة على المستوى الوطني، لا تقتصر على المقررات الدراسية، بل وتمتد إلى العمليات التربوية وأساليب التعليم والبيئة التي تتم فيها عملية التعلم. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة العمل على عاتق وزارة التعليم في كل بلد. وعلى الوزارة أن تنشئ أو تسند مسؤوليات إلى إدارة أو وحدة للاضطلاع بتنسيق عملية وضع استراتيجية التنفيذ على المستوى الوطني وتنفيذها ورصدها مع كل الأطراف المعنية. كما تُحث الدول الأعضاء على تحديد ودعم مركز للموارد يتولى جمع المبادرات والمعلومات ونشرها (الممارسات الجيدة من سياقات وبلدان مختلفة، والمواد التعليمية، والأحداث) عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني. أما على الصعيد الدولي، فتزعم خطة العمل تشكيل لجنة تنسيق مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، تضم المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من الوكالات الدولية ذات الصلة، للاضطلاع بتنسيق الأنشطة الجارية في إطار خطة العمل على الصعيد الدولي.

٦٠ - وبالإضافة إلى تنسيق البرنامج العالمي، تعمل المفوضية على تيسير تقاسم المعلومات وبناء الشبكات (على سبيل المثال، من خلال قاعدة بيانات المفوضية للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، المتوفرة عبر الموقع [www.unhchr.ch/hredu.nsf](http://www.unhchr.ch/hredu.nsf) على شبكة الإنترنت)؛ وتنظيم أنشطة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ ودعم الأنشطة الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تضطلع بها الأطراف الأخرى من خلال المنح وتوزيع المنشورات والمشاركة بإيفاد موظفين متخصصين. كما تقوم المفوضية بدعم القدرات الوطنية على التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من خلال المشروعات الوطنية للتعاون التقني التي تتم في إطار برنامج المفوضية للتعاون التقني والخدمات الاستشارية

في ميدان حقوق الإنسان، ودعم المبادرات المحلية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال مشروع التآزر المشترك بين المجتمعات المحلية.

## ٩ - إصلاح آليات حقوق الإنسان

٦١ - حدد تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" تحديدا واضحا ضرورة جعل آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أكثر مصداقية وفعالية وأفضل تنسيقا، فضلا عن جعل إجراءاتها أقل تعقيدا. وفي حين تضم المفوضية السامية صوتها إلى هذه الملاحظة، فإن خطة العمل التي طرحتها تشدد على فكرة التعاون الأوثق مع هذه الأجهزة والهيئات في التصدي للعقبات الحالية التي تعترض سبيل حقوق الإنسان ولسد الثغرات القائمة في التنفيذ. وكما ورد بالفعل، ستعمل المفوضية على زيادة ما تقدمه من دعم لأجهزة حقوق الإنسان الجديدة أو المعززة في الأمم المتحدة. وسيجري التأكيد على فعالية التعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، والاستفادة تماما من قدراتها في استراتيجية إشراك البلدان التي تتبعها المفوضية.

٦٢ - وتواصل المفوضية التشاور مع أعضاء الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، والدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وسائر أصحاب المصلحة بشأن الإصلاحات التي يمكن تنفيذها في منظومة معاهدات حقوق الإنسان. وقد أُنجزت بالفعل تحسينات هامة، من بينها زيادة التعاون فيما بين الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، وتطوير أساليب عمل موحدة في عدة مجالات، مثل إرسال قوائم بالقضايا إلى الدول الأعضاء قبل النظر في تقاريرها (انظر HRI/MC/2005/4)، واعتماد إجراءات أكثر رسمية للمتابعة. وبعد عملية تشاور شاملة، أعدت المفوضية مشروعاً منقحا للمبادئ التوجيهية المنسقة لتقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية، ومن بينها مبادئ توجيهية بشأن وثيقة أساسية موسعة وتقارير موجهة لكل معاهدة على حدة (HRI/MC/2005/3). كما بدأت المفوضية التحضير لإجراء عملية تشاور حكومية دولية عام ٢٠٠٦ بغية مناقشة إمكانية إنشاء هيئة موحدة دائمة للمعاهدات، على النحو الذي ورد في خطة العمل. وستكون العملية التحضيرية مفتوحة للمشاركة بأقصى درجة ممكنة، وستشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين (الدول الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية، والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، ووكالات الأمم المتحدة، والدوائر الأكاديمية).

٦٣ - وخلال الاجتماع السنوي الثاني عشر للمقرررين/الممثلين الخاصين والخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة للإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ناقش المكلفون بالولايات، ضمن عدة أمور، التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز

فعاليتهم من حيث سير كل ولاية على حدة ومن حيث النظام ككل على حد سواء. واتفق في الاجتماع على إنشاء لجنة تنسيق يتمثل دورها الأساسي في الإسهام في تعزيز قدرات فرادى الخبراء على الاضطلاع بولايتهم بأقصى قدر من الفعالية، وتعزيز سلطة نظام الإجراءات الخاصة ضمن الإطار الأوسع نطاقا للأمم المتحدة وبرامجها لحقوق الإنسان. وكما ورد في خطة العمل، فإن المفوضية عازمة على التفاعل مع آليات الإجراءات الخاصة بصورة أكثر انتظاما.

#### رابعاً - الاستنتاجات

٦٤ - يسعى هذا التقرير إلى إحاطة أعضاء الجمعية العامة علما بالعملية الجارية حالياً لتنفيذ خطة عمل المفوضية السامية، ومن خلال ذلك توضيح الطريقة التي ساعدت بها الأنشطة المضطلع بها خلال العام المنصرم في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للخطة. ورغم التزام المفوضية بتنفيذ الخطة على مراحل، ومع الاهتمام بها بالصورة الواجبة، فإن تنفيذها على نحو كامل ونجاحها يتوقفان على ما تقدمه الدول الأعضاء من دعم. وتحت المفوضية السامية أعضاء الجمعية العامة على الانضمام إلى ما تبذله المفوضية من جهود في السنوات القادمة لضمان أن تصبح المفوضية أقوى وأفضل تجهيزاً وقدرة على تلبية الاحتياجات في ميدان حقوق الإنسان للدول والمؤسسات الشريكة والمجتمع المدني، ولكن في المقام الأول لأصحاب الحقوق، وبخاصة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في كل مكان.

